

دليله وفي الخبرانية الجلالية وهذا الان القران انزل حجة على النبوة على  
 على الهدى والهدى حجة بمنأه ونحوه بنظرهم الاخلال بالمعنى يستط حكم  
 القرارة فكذلك الاخلال بالنظم ولان حفظ القران كذلك واجب في الجملة  
 ليكون حجة على النبوة بحفظ المعنى ليكون حجة على الحكم ولا قرارة تجب الا  
 في الصلاة فعملها فيها متمكنة بغير ما انزل ليحفظ المعنى الا ترى انه  
 لو نظم معناه شعر فخره صحت صلواته لان نظم من كلام الناس فكذلك بلغة  
 اخرى ولا معنى لغزل من بقوله ان المقصود من الكلام معناه لا يتكذلك اذا  
 اريد به الافهام لما اريد منه فاما اذا كان النظم مطلوباً بالقرارة اخرى  
 فلا الامم قرأ النظم بلغة اخرى لا يكون شعر لان ذلك النظم مطلوب  
 منه فكذلك القران مطلوب منه لا انه انزل وذلك بالنظم ومعناه قوله اي  
 في العبوية هو الصحيح اصله من تخصيص الروم قوله اي حنيفة ٥  
 بالفارسية لاحتياها وهذا التصحيح على الرواية التي رجح عنها الامام  
 وتخصيصها بالفارسية لمؤثرها على غيرها الحديث لسان اصل الجنة العربية  
 والفارسية الدورية على ما جاء في الخبر لسان اصل الجنة العربية والفارسي  
 الذي يتشدد به الراي المصعب قال ظهر للدين المرغيبا في الدورية الصحيحة  
 نسبت الى در وقال اكثرهم والصحيح النقل الى الجاه فتمسكت بي على  
 الرواية التي رجح عنها الامام كذا في الجامع الجوهري والتمت اني واما يجوز  
 بالفارسية عند ابي حنيفة على الرواية التي رجح عنها اليه فربما اذا استعمل  
 معنى العربية كما لو قرأ قوله تعالى حراء كما سجدوا كما ما فعله سكتا تنكها  
 سجدوا لركننا ولو قرأ بتفسير القران لم يتخللانه غير مطوع به كذا في الكافي  
 في قيل انما يجوز بالفارسية اذا كان شأ سكونه الاضلاع اما انقص فلا  
 يجوز والاصح ان يجوز في الكل يبين على الرواية المرجحة كذا في الدررية وسنذكر  
 عن اكمل ان الوجه المنعصل بين النصي والذكر قوله اي في العبوية فلا  
 في الاعتقاد اي فانه هل يقع فرض القرارة بالفارسية عن القرارة بالعربية ام  
 لا فعند ابي حنيفة على قوله الاول بعند به وعند الاما في غاية البيان  
 وقال ابو اليسر والجوزي عنوا الخبر بالفارسية يفتي على ان القرانها لا تنسد  
 الصلاة امان الشان في جوار الصلاة بها كذا في جامع قاضي خات اما هو قول  
 على طويح المنسوخ لفسد الاجماع لانه غير مقطوع به ولا يمان رصانة كذا في  
 المبسوط وغيره وعند الشافعي رحمه الله تنسد القرارة بالفارسية وبه قال  
 مالك واحمد كما في الرواية فثبت وكذا تنسد على الصحيح عند ابي حنيفة  
 ويصاحبه بالفارسية مع القوة على العربية اذا اقتصر عليها ولم يكن غير ذلك  
 مثل سورة الاحلام فتكون المسألة ثابتة فليست له قوله اي في العبوية  
 ولا خلافاً انه لا فساد بخلاف لما ذكره الامام نجم الدين السخى والغافى

فقر الدين ايها تنسد عندها والوجه اذا كان المرثوم كان التصحيح للامر  
 والنجي ان تنسد بجم قرارة لانه حينئذ حكم بكلام غير قران بخلاف ما اذا  
 كان وكذا تزجها فاما قصد اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلال الصلاة من  
 القرارة فالامام ابن الهمام رحمه الله وقد مناه عن القرارة ان الاصح الجواز  
 في الكل وهو على الرواية المرجحة وكذا في شرح النقاية للمفتي تاني وفي  
 ذلك التصحيح الذي على الرواية المرجحة نظر بالوجه المنعصل على ما قاله الكمال  
 وذلك المنظر هو ما قاله الاتقاني في قوله ولا خلافاً انه لا فساد ولي ينظر  
 لان القرارة بالفارسية ليست بقراءة القران عندها واما الممكن قراءة القران  
 بجانب من كلام الناس وهو مقسود للصلاة قال الامام الزاهد الغفاني في  
 الجامع الصغير هذا اي عدم الفساد اذا قرأ بالفارسية كل لفظ جاهوي في  
 معناه من غير ان يزيد فيه شيئاً اذ اما اذا قرأه على طريق التفسير فنسود صلاته  
 بالاجماع انتهى وفي يلمحصة الدهر يميل على بن احمد وابو جعفر الذي  
 لا يجنس العربية ويجنس القرارة بالفارسية اللطيف في حضانة بعضي غير مرة  
 كما لا يراه الاولي ان يقول بالفارسية فقال على بن احمد يعرف في اللمحة بآية  
 او اثنين وقال ابو حامد الاولي عندنا ان يصلى بقراءة القرارة لا في انتهى  
**القول** وذلك لانهم اشغفوا على الصحيح ان القران اسم للنظم والمعنى جميعاً  
 واحتمل ان يكون الفارسية مفسدة بما اذا لم يكن المرثية كرا لى فسد احكاماً  
 كما قد مناه فيصلى برون قرارة بالفارسية لهذا انتهى امر قال في التمهيد وفي  
 فتاوى السخى سئل عن السخى عن الاجماع الفارسية والعربية ولا يفسد على علم  
 القران بالنظم العربي ويقدر على النظم بالفارسية او بلغة اخرى يتاوى به  
 معنى القران هل يكفل تعلم تلك اللغة التي هي غير العربية فقلت نعم لان  
 تعلم القران فرض لا قامت الصلاة ومذهب ابي حنيفة ان القران لا يختص  
 بالنظم العربي يعني على قوله الاول الذي رجح عنه انتهى فيعترض عليه بحسن  
 ذلك كما يفرض عليه تعلم القران بالنظم العربي لوق قدر عليه وعندنا يجوز  
 قراءة القران بغير العربية اذ كان للجموع العربية فقد وافقه فانه يجيز  
 قرأنا عند العزمن او آية فيفرض ذلك عليه بالاجماع في هذه الحالة انتهى  
 عندنا في التمهيد **واقول** في كتابية الاجماع نظراً ما اوردته على قوله  
 الامام مسلم كان على الرواية التي رجح عنها وعلى الصحيح الذي رجح اليه ان  
 القران اسم للنظم والمعنى جميعاً كما هو قولها لا يفرض عليه الا يعلم العربي  
 ولا يعلم غيرها خلافاً في ان القران عندها اسم للنظم والمعنى وقد مناه عن القضاة  
 ان الفارسية ليست بقراءة القران عندنا قبلنا بل وفي الدورية لقرارة القرارة بلغة  
 والاشجى والوجود لا يجوز سبباً كان عاجزاً عن العربية او لا وفيه ان كان  
 معنى القران يجوز عنده وان كان معناه معنى السجح لا يجوز ولكن لا تنسد